تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر

د.أحمد لشهب – أستاذ محاضر
كلية العلوم السياسية– جامعة الجزائر3

ملخص:

التحليل التقويمي للسياسة العامة التي انتهجتها الجزائر لإصلاح المنظومة التربوية منذ سنة ألفين، بين كيف ساهمت الطريقة التي اتبعت في صنع قرار الاصلاح في فشله رغم الجهود والموارد الكبيرة التي خصصتها الدولة للتربية في سياساتها في إطار برنامج رئيس الجمهورية، لأنها لم تلتزم بتطبيق آليات الحكم الراشد في الادارة التربوية، التي تتطلب اشراك جميع الاطراف الحقيقية المعنية بالشأن التربوي كالمعلمين والأساتذة وأولياء التلاميذ ونقابات القطاع التربوي إلى جنب الحكومة، واستشارة الهيئات العلمية المختصة محليا ودوليا في صنع قرار الاصلاح.

Resume:

L'évaluation de la politique de réforme du système éducatif national nous permettre de dégager plusieurs remarques, comme la Continuation de la crise du system éducatif; et ce malgré les efforts octroyés par l'état depuis 2000, ce problème est due à la méthode suivie par le gouvernement dans la gestion des crises, qui n'a pas fait participer tous les acteurs concernés dans la gouvernance démocratique.

مقدمة:

قوة الدولة تستمد من قوة وفعالية نظامها التربوي ،لأنه القطاع الذي يلقن العلوم والمعارف ويغرس القيم والمبادئ في عقول الاجيال عن طريق التربية والتعليم والتنشئة، ويزود المجتمع بما يحتاجه من موارد بشرية مؤهلة لتنميتها، لهذا ركزت دول كثيرة على التربية والتعليم لانطلاقتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل اليابان ودول آسيا الاخرى كالنمور الخمسة،بالإضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا التي نمت وتطورت بفضل التطور العلمي والتكنولوجي. فرائد نهضة ماليزيا (محمد مهاتير)، أعطى للتربية والتعليم مكانة كبيرة في

سياسة الدولة، وخصص لها 30% من الدخل الوطني الخام سنويا مما جعل ماليزيا تخطو خطوات عملاقة في مجال العلوم والتكنولوجيا وأصبحت تحتل مكانة محترمة في الاقتصاد العالمي.

إن أكبر التحولات في العالم اليوم، هي تحولات من سلطة المال، إلى سلطة العلم والمعرفة، ذلك بفضل امتلاك ناصية العلم والمعرفة، لأنه بفضل التعليم والتربية نبني مجتمع المعرفة، والجدارة، القادر على دخول سوق المنافسة والإقتحام الاقتصادي والثقافي، لهدا يتطلب من الدول أن تعطي العناية الكبيرة للمنظومة التربوية في سياساتها التنموية، لتحقيق هدا المسعى اعطت الجزائر عنايتها بالتربية والتعليم، عن طريق جعله ديمقراطيا وإلزاميا ومجانيا لكل طفل جزائري بلغ سن التمدرس، وانتهجت عدة سياسات في سبيل ذلك، كان آخرها سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي وضعت سنة 2000، وبدأ تنفيذها منذ 2003 إلى اليوم، ولكي نحكم على هده السياسة التربوية التي اعتبرت إحدى الورش الهامة التي تضمنها البرنامج الوطني المتجدد لرئيس الجمهورية، سنحللها ونقومها للوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها.وعلى مدى قدرتها بولوج الجزائر في مجتمع المعرفة.

تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي تمت خلا ل الفترة الممتدة من2001 إلى 2014، أحدث تغييرا كميا وكيفيا، في بنية وأداء العملية التربوية بغرض رفع مردودية المنظومة التربوية وتحسين نوعية الكفاءات التي تكونها.ولقياس أداءها نستخدم الأدوات والتقنيات المنهجية التي يستخدمها محللو السياسات العامة المتمثلة في تقويم السياسة العامة. لذلك فإنني في هذه المقالة سوف نعتمد على قياس فعالية وكفاءة سياسة إصلاح المنظومة ألتربوية ومدى تحقيقها الأهداف المنشودة، والتأكد من مطابقتها وملاءمتها لواقع التربية والتعليم، وذلك بالتركيز على دراسة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 .

هذه المقالة تهدف إلى المساهمة في تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية (خليفة الفهداوي،2001، ص6)، من خلال دراسة وتحليل الأساليب المستخدمة في تنفيذها، منها القانونية والإدارية والسياسية والبشرية. وسوف يركز التقويم هنا لقياس جدوى سياسة الاصلاح التربوي وعلى تحديد فعالية البرامج التي تضمنتها، والنتائج التي تحققها، والسعي نحو تحسين أداء هذه البرامج (أحمد مصطفى الحسين، 1994، ص120)، وسوف يتم ذلك من خلال : تحديد فاعلية البرنامج، والتحقق من مدى إنجازها لأهدافها، وذلك بالاعتماد على مبادئ البحث العلمي ونماذجه في سبيل تمييز الآثار المباشرة للبرامج عن الآثار غير مباشرة، وتسعى عملية التقويم نحو تقويم أداء البرامج عن طريق تعديل بعض عناصره (نفس المرجع، ص121).

فالتقويم الذي نسلكه فيما يتعلق بسياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، سينصب على عملية تنفيذ البرامج وتقويم فعاليتها، وكفاءتها ونتائجها (محمد موفق حديد، 2002، ص322)،

وتقويم السياسات الذي يأتي مكملا للمداخل التقويمية الأخرى وذلك من زاوية تحليليه بتشخيص الظروف البيئية المهمة التي تتفاعل مع تنفيذ وتطبيق السياسات.ويحاول محلل السياسة بتقييم وتطوير مقاييس لمراقبة الظروف البيئية خلال فترة معينة للحصول على معلومات تثبت بأن هده الظروف لم تتغير أو تحسنت أو تدهورت وهو ما يعني تأثر السياسة العامة إيجابيا أو سلبيا (نفس المرجع، ص329)، ومهما تعددت اساليب التقويم، فإنها تستخدم المقاييس التالية: الجهد المبذول في انجاز البرامج، الانجاز الذي يمثل الأداء والنتائج التي تحققت منه،الكفاية التي تمثل درجة الأداء الكلي للبرامج، الكفاءة التي تمثل طرق وأدوات تقويم الخيارات، والفاعلية التي تمثل القدرة على تحقيق النتائج.

1 – تقويم السياسة التربوية :

السياسة العامة التربوية هي البرنامج الذي ترسمه الدولة لإدارة العملية التربوية في فترة محددة تبنيه على مبادئ تسمى بالفلسفة التربوية التي تستمد من تاريخ وحضارة وثقافة المجتمع، وتحدد الأهداف والوسائل والسبل التي تشكل مضمون ذلك البرنامج، فهي تتمثل في القوانين والقرارات والأنظمة التي تضعها الدولة، من أجل توجيه النظام التربوي والعملية التربوية نحو أهداف محددة. (محمد معن عياصرة، 2011، ص37)، وهي تنظيم وتسيير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري خلال فترة زمنية محددة ،لذلك فإنها تخضع لتحليل وتقويم مستمر في سبيل تعديلها وإصلاحها، لجعلها منسجمة مع الظروف الدولية والداخلية للمجتمع، ومواكبة التطور والتغير المستمر فيه.ذلك ما يجعل عملية تقويم السياسات ضرورة حتمية، على الرغم من أن عملية تقويم السياسات التربوية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، وترجع الصعوبة في مراجعة وتقويم السياسات التربوية إلى أسباب عديدة، منها تعدد وتداخل العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على تنفيذ ها،و تداخل وتعدد جوانب الانشطة الوظيفية التي تغطيها السياسة التربوية (نفس المرجع، ص 76).

ولكون التقويم يشكل منهجا لنقد وتصحيح أعمال الحكومات، فهو يتبع خطوات ويستخدم تقنيات منهجية،لأجل اكتشاف سلبيات وعيوب هذه الاعمال التي منها السياسات التربوية، في سبيل مراجعتها وإعادة النظر فيها، وتصميم سياسات تربوية بديلة عنها،لتحسين أدائها. ولكون التقويم هو حكم يصدر على نظام أو سلوك أو الإثنين معا، فإن عملية التوصل إليه تتطلب فهم جميع جوانب ذلك النظام، هذا يفرض علينا في تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية، دراسة المسار التاريخي الذي تكونت وتطورت فيه المنظومة التربوية، ومعرفة الظروف والأسباب التي أدت إلى الشروع في وضع سياسة اصلاحها منذ 2000، وتحديد مضمونها، وتنفيذها، لنتمكن من إجراء عملية تقويمها واقتراح بدائل جديدة لتحسينها. لذلك فإصلاح المنظومة التربوية يتطلب

وضعها في حالة تغيير جزئي ومستمر نحو الاحسن وليس إصلاح انقلابي على مكتسبات المدرسة، ونحو تثبيت وتمتين المكتسبات التي حققتها المدرسة في مجال استعادة مقومات الهوية الوطنية، وديمقراطية وإلزامية ومجانية التعليم (علي بن محمد، 2001، ص 104)، والتغيير المستمر اصبح إجراء متكرر في حياة المنظومة ألتربوية مثلما سيتضح من خلال تشخيص الوضع الذي آلت إليه المنظومة التربوية منذ الاستقلال.

أولا: المسار التاريخي لبناء المنظومة التربوية في الجزائر:

لتحديد الأوضاع الصعبة التي أصبحت تعيشها المنظومة التربوية عشية وضع سياسة إصلاحها، نعرض بإيجاز السياسات التي انتهجتها الدولة، لإدارة التربية والتعليم منذ الاستقلال، وباعتبار قطاع التربية والتعليم مثل قطاعات المجتمع الأخرى، كالإدارة والاقتصاد والثقافة والعدالة والصناعة والصحة، إنما وتطور تدريجيا فى ظل سياسة التنمية التى صنعت فى اطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية (سعاد العقون، 2005، ص57)، لذلك وجهت السياسات العامة لكل قطاع نحو تحقيق هدف وطنى هو التحرر والتنمية في إطار الاشتراكية، هذا ما جعل سياسات التربية والتعليم تصاغ في إطار هده المبادئ والأهداف، وعليه فالمنظومة التربوية مكسبا وطنيا ومفخرة لنضال شعب عانى من أبشع أنواع الاستعمار والتخلف والتبعية، فهى تكونت وتبلورت عبر سياسات ورؤى جزئية وتجريبية وعبر ممارسات تفتقر إلى الخبرة والتجربة، مما أثر سلبا عليها وعلى مردوديتها ونوعية الكفاءات التي كونتها، مما أثر سلبا على وضعها اليوم وعلى ادائها والنتائج التى حققتها (خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص108) وسوف ندرس هذه العمليات عبر المحطات التي قطعتها منذ الإستقلال إلى عشية وضع سياسة اصلاح المنظومة التربوية.

1- مرحلة التجربة والخطأ:

وظف الاستعمار الفرنسي المنظومة التربوية التي تم تكوينها في إطار المنظومة التربوية الفرنسية، كأداة استعمارية في الجزائر، لأنها حرمت الشعب الجزائري من حقه في التعليم، وسدت أمامه كل القنوات التي تربطه بتاريخه وحضارته وانتمائه العربي الإسلامي والأمازيغي، لذلك وورثت الجزائر المستقلة منظومة تربوية متناقضة بل ومعارضة لجميع مواثيق الثورة وأهدافها كالتحرر والاستقلال والتنمية .وتحت ضغط الأوضاع الصعبة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري عند افتتاح أول دخول مدرسى سنة 1962 تحت اشراف أول حكومة جزائرية مستقلة التى لم يكن لها أي خيار اخر سوى توفير وسائل الاستقبال التي تكفي لتمدرس اعداد كبيرة من الاطفال الذين كانوا محرومين من حقهم فى التعليم فى عهد الاستعمار، الذي جعل من المدرسة اهم

وسائل سياسته الإستعمارية، لذلك كان الخيار الوحيد أمام الحكومة هو الاعتماد على المنظومة التربوية التى انشأتها فرنسا لخدمة سياستها الاستعمارية فى الجزائر

هذا الوضع جعل المشرفين على ادارة العملية ألتربوية تحت تأثير ضغوطات متناقضة من جهة، وجود خطاب سياسى رسمي يدعو الى جعل المدرسة اداة للتنمية وللتحرر من الاستعمار ومن جهة أخرى وجود أمر واقع يحتم استمرار العمل بالمنظومة التربوية التى ورثناها عن الاستعمار الفرنسي (نفس المرجع. ص 95)، هذا ما جعل السياسة التربوية التى وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم سنة 1962 متناقضة، لأنها من جهة تقرر بأن تكون أداة للتحرر الثقافي، ومن جهة أخرى أبقت على الاستمرار فى الاعتماد على المدرسة التي استعملتها فرنسا لتحقيق سياستها الاستعمار فى هذا الشأن يرى الدكتور عبد القادر فضل في كتابه (المدرسة في الجزائر)، أن السياسات التربوية التي انتهجت منذ الاستقلال، اتبعت الاسلوب التدريجي المرحلي في بناء منظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري بأوضاعه الموروثة عن الاستعمار وبتطوراته التي احدثتها سياسة التنمية ،فجاءت المرحلة الأولى من هذه السياسة التي امتدت من 1962 الى 1971 تتصف بالتدرج والمرحلية والتذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية استراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت.

وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة في سبيل بناء المجتمع وتحريره من الاستعمار والتخلف.لذلك اعتبرت المدرسة هي أداة هذه المهمة أما الاصلاح فهو المنهج المؤدي لتحقيق ذلك (السيد يسين، 1988، ص3 ،4)، وفي هذه الفترة الصعبة التي مرت بها المنظومة التربوية لأنها كانت تشكل الورشة الوطنية لبنائها، وذلك بوضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها اية سياسة وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر مواثيقها الوطنية المصدر الايديولوجى والسياسي لجميع السياسات ونشاطات الدولة الجزائرية (كمال حسن البيومي، 2009، ص28- 30).

حيث نص دستور 1963 على هذه المبادئ في مواده: الرابعة التي نصت على الإسلام دين الدولة، والخامسة على اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية، والمادة 18 التي نصت على الحق في التعليم ومجانيته وإلزامي، وفي سنة 1968 تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي أكدت على أهداف المنظومة التربوية بالتعريب والجزارة التدريجية للمنظومة التربوية، لغة ومنهجا وبرنامجا وتأطيرا والتوجه التكنولوجي والعلمي وديمقراطية التعليم.

وتم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966 إلى 1977 من خلال وضع منظومة إدارية وقانونية وبداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات

ونضال الشعب الجزائري من أجل تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والتخلف والتبعية، وقد توجت هذه المرحلة بالاكتمال والنضج في مناقشات تحضير الميثاق الوطني الذي حدد الفلسفة التربوية، ثم دستور 1976 الذي أكد عليها، ثم صدرت الأمرية رقم 76-35 المؤرخة في 16 افريل 1976 تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت أول سياسة عامة وطنية جزائرية للتربية كاملة وشاملة .(معن محمد عياصرة، المرجع السابق، ص55)

رغم التطور الذي تحقق في المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة بفضل ما اصبحت تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية لملايين التلاميذ ،وما كونته من حاملي الشهادات العليا في ظرف قصير،فإنها لم تنظم وتسير بطريقة تلائم الدور الرائد الذي أنيط بها في استراتيجية التنمية الوطنية، ولأنها لم تستفد بنفس المكانة التي استفادت منها القطاعات الأخرى، ولم تصاغ في إطار سياسة عامة وطنية محددة المبادئ والوسائل والمناهج والأهداف. فقد تأثرت في أدائها بسبب تسييرها اللاعقلاني الذي خضع للتدريجية والنظرة الجزئية والمحاولة والخطأ.

2- مرحلة المدرسة الأساسية

تعتبر سنة 1976 المحطة التاريخية التي حلت فيها أهم إشكاليات السلطة منذ 1962.لأنه فيها تم الفصل في قضايا نزاع سياسي وثقافي عديدة، كالمنظومة التربوية التي تم الحسم في خيارتها وأهدافها ووسائلها ومناهجها، والشرعية والمشروعية، بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني ثم على دستور 1976، ثم انتخابات رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الشعبي، والقضايا الأربعة كانت تشكل مواضيع الخلاف والنزاع بين فواعل النظام السياسي الجزائري، الذي بدأ يتكون وينمو منذ الاستقلال سنة 1962 إلى اليوم.

خلال هذه الفترة تم وضع أول سياسة وطنية واضحة المبادئ والأهداف والمناهج، تحت تسمية نظام المدرسة الأساسية، ولأول مرة أصبحت فلسفة المنظومة التربية متطابقة مع فلسفة الثورة الجزائرية ومنسجمة مع مواثيقها وقوانين الدولة الأساسية ومع طموحات وآمال الشعب الجزائري في التقدم والتنمية.

وفى ظل نظام المدرسة الأساسية أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جزارة العملية التربوية باعتماد معلمين وأساتذة جزائريين، وبمحتوى تعليمي وتربوي جزائري، بالإضافة إلى توحيد المناهج والبرامج التعليمية (كمال حسن البيومي، المرجع السابق، ص34)، لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى، إسلامية ووطنية الانتماء والهدف وهذا ما يؤدى إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري ويجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لان

ذلك سيؤدى إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة.

وقبل دراسة الوضعية التي تم من خلالها الحكم على المنظومة التربوية بوضعية أو حالة أزمة نعرض حصيلة السياسة العامة للمنظومة التربوية في ظل المدرسة الأساسية خلال الفترة الممتدة من 1976-2000، وسيتم التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر اساسية للتقويم وتتمثل في أهداف المدرسة الأساسية التالية:

1- ديمقراطية التعليم؛

2- إلزامية التعليم؛

3- مجانية التعليم؛

4- جزأرة التعليم؛

5- تعريبه؛

6- توجهه العلمي والتكنولوجي.

وبالاعتماد على معيار الأهداف التي حققتها المنظومة التربوية بالنسبة لهدف ديمقراطية التعليم ومعيار المؤسسات التربوية التي تم انجازها خلال تلك الفترة، كما هي مبينة في الجدول أسفله (عبد القادر فضيل، 2009، ص4-9).

المؤسسات التربوية	1962	1992
مدارس ابتدائية	4065	15700
متوسطات	367	2248
ثانويات	034	1532
متقنات	005	137
مجموع المؤسسات التربوية	4480	18617

تحقيق هدف ديمقراطية التعليم بنسب 100%، مما يؤكد فعالية وكفاءة السياسة المنتهجة في ظل نظام المدرسة الأساسية، الذي وفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية، لضمان حق التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس.

أما هدف الجزأرة فقد تم تحقيقه بنسبة وصلت في الطور الابتدائي إلى 99.25%، وفي الثانوي إلى 86.6%، وأما بالنسبة لتحقيق هدف التوجه العلمي والتكنولوجي، فقد كان ضعيفا

لأن نسبة المتقنات بصفتها المؤسسات المكلفة بالتكوين التكنولوجي قد بلغت 15% من عدد الثانويات وعدد الطلبة الدارسين فيها قدر بنسبة 18% من تلاميذ الثانويات .

وقد وصلت نسبة جزأرة الإطارات التربوية من معلمين وأساتذة إلى 99.25% في الابتدائي و86،23% في الثانوي.

وبالرغم من انه خلال هذه الفترة، عرفت المنظومة التربوية أول سياسة عامة وطنية شاملة وكاملة إلا أن المدرسة الجزائرية قد بقيت تكون نقطة تجاذب واختلاف رؤى وأطراف متصارعة ومختلفة حول مبادئ وفلسفة المنظومة التربوية كالانتماء واللغة والدين الإسلامي والمستقبل المتحرر والمستوعب والمنسجم مع التطور التكنولوجي والعلمي والسياسي، مما جعلها تحيد عن الأهداف التي بنيت من أجلها فأصبحت غير قادرة على التكيف مع المعطيات البيئية الداخلية والخارجية الجديدة، التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري منذ الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري الذي تقرر في دستور 1989، لهذا يمكن القول أنه بسبب المهمة الوطنية التي كلفت بها المدرسة، كتحرير الانسان الجزائري وتنميته علميا وفكريا وثقافيا، لتنشئته وادماجه في كيان سياسي وثقافي وحضاري واحد، مما يجعله يستعيد كل مقوماته الحضارية من دين ولغة وسيادة وحرية، تمكنه من الدفاع عن استقلاله وحريته في عالم يتميز بصراع القوى الاستعمارية القديمة والجديدة تحت غطاء العولمة.مما جعل المنظومة التربوية عرضة لتدخل ولتأثير قوى معادية لتحرر وتطور الجزائر سواء في الداخل أوفى الخارج (Pierre muler, n°11996, p97).

وتعتبر المنظومة التربوية من أهم ميادين الصراع الدائم بين التيارات السياسية والنخب المتنازعة، حول الإنتماء والهوية كاللغة والدين والتاريخ، باعتبارها المبادئ التي تقوم عليها الفلسفة التربوية، هذه الظروف حولت المنظومة التربوية إلى ميدان للصراع الدائم بين عدة قوى حول المسائل الثقافية والانتماء الحضاري التي تقوم عليها خاصة اللغة والتاريخ والدين، لذلك كان فهم وتحديد المشاكل التي تعاني منها المنظومة التربوية يتأثر بادراك وفهم ومصلحة كل قوى سياسية أو ثقافية على حدة، وهو ماجعل عملية وضع سياسة إصلاح المنظومة التربوية تتأثر بهذه الصراعات والانقسامات فكانت دائما تخطيء في وضع التشخيص الموضوعي لحالة المنظومة التربوية التي تعرضت للعديد من الصعوبات والعراقيل منعتها من تحقيق الأهداف المحددة لها في المواثيق والخطط الوطنية التي وضعتها الدولة الجزائرية.

وبسبب الوظيفة والدور الذي تلعبه المدرسة في المجتمع الجزائري، وقع اختلاف كبير حول الطرق والأدوات والمبادئ وكذا الأهداف التي تصاغ فيها السياسة الوطنية للتربية والتعليم، وهذا الاختلاف في السياسات التي تحل مشاكل المجتمع الجزائري في مجال التربية والتعليم والبحث ناتجة بدورها عن الاختلاف الكبير بين الأطراف السياسية والثقافية إذا لم نقل

الأطراف الإيديولوجية فئ إدراك وفهم وتحديد المشاكل الحقيقية التي تواجهها المنظومة التربوية (عبد القادر فضيل، المرجع السابق، ص12)، لأن جميع الباحثين والمختصين في حقل تحليل السياسات العامة يتفقون على أن جميع البدائل والحلول التي تتضمنها السياسات العامة في الدولة تتأثر بالكيفيات التي تدرك وتحدد بها المشاكل والأزمات التي وضعت من اجلها تلك السياسات (جيمس أندرسون، 1999، ص90)، لذلك فإن إدراك المشاكل ووضع الحلول لها ينبع من اهداف ومصالح الفواعل التي تساهم في صنع تلك السياسة العامة.

المشاكل التي أدت إلى إصلاح المنظومة التربوية:

أن المشكلة إما أن تكون مطالب المجتمع،أو تكون من اهتمامات أو برامج الحكام أو تأتى كاقتراحات من الجماعات التي يتكون منها النظام السياسي. وبعد الاعتراف بها من طرف السلطة تصبح مشكلة عامة تتطلب الحل وتدرج في جدول أعمال الحكومة، ثم تقرر وضع حلول لها، فتصبح ضمن أجندتها (سعاد العقون، 2005، ص85) وتوجد العديد من الأساليب التي تصل بواسطتها المشاكل لجدول أعمال الحكومة وتعترف بها كمشكلة عامة تتطلب الحل، ثم تبدأ البحث عن حلول لها وتصنع السياسات العامة اللازمة لها.

ظهور مشكلة المنظومة التربوية الجزائرية واعتراف الحكومة بها وإدخالها في أجندتها السياسية عام 2000 تم عبر مسار طويل، بدأ منذ بداية التحول الديمقراطي سنة 1998، الذي أدى إلى بداية الانتقال من الأحادية إلى التعددية ومن هيمنة الدولة على المجتمع إلى بداية الاستقلال بينهما وإلى ظهور الصحافة المستقلة والجمعيات مما ساعد على بداية المشاركة السياسية والمواطنة.

هذا الوضع السياسي الجديد زاد في تأجيج الصراع بين القوى السياسية والثقافية التي لها علاقة بالتربية والتعليم فرفعت العديد من المطالب وجهرت بالانتقادات التي كانت تعتبر من الطابوهات في السابق، وكانت المنظومة التربوية من أهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والأساتذة والإعلاميين وقادة الأحزاب، مما أدى إلى بداية تسييسها وانتقال عدوى الصراع إليها، وبدأ التفكير في إصلاحها وكون المجلس الأعلى للتربية الذي نصبه رئيس الجمهورية السيد ليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996 وكلف بتقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية واقتراح بدائل لإصلاح المدرسة ووضع استراتيجية تدريجية مع الزمن لتكون سياسة وطنية للتربية (الأمرية رقم 35-76)، ومما جاء في التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للتربية الملاحظات التالية: معانات المدرسة من القيود الايديولوجية كالاشتراكية، غياب تصور شامل للسياسة التربوية، أهمال وتهميش للأطراف الفاعلة في المنظومة التربوية من طرف السياسات التربوية السابقة (مجيد مسعودي، 2012، ص67، 68)، فدخلت المدرسة

منذ 1989 في سوق المزايدات والمساومات السياسية وأصبحت توصف بالمريضة والمنكوبة وتنتج الارهاب والبطالين. وانقسم الرأي العام الوطني حولها إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول:

ويضم المدافعين عن المدرسة الأساسية، وعن منجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنه، بالرغم من المشاكل التي تواجهها، كالسلبيات التي علقت بها بسبب السياسات التي طبقت عليها، وهيمنة الرؤيا الجزئية والتدريجية عليها، كالاهتمام بالكم على حساب الكيف، ووضع برامج دون تنسيق مع القطاعات الاخرى في المجتمع، ضف إلى ذلك ضعف التأطير التربوي اعتمدت عليه الدولة في التعليم منذ 1962، كما أنها لم تقم بوضع سياسة خاصة بتكوين المكونين في جميع مراحل التعليم وتضاف سلبيات عديدة أخرى، كالتسرب المدرسي والاكتظاظ في الاقسام،ونقص الوسائل البيداغوجية وعدم إشراك الاساتذة والمعلمين في تقييم المنظومة التربوية، ووضع السياسات اللازمة لها، وكذلك ضعف مستوى معيشة الاطار التربوي وإحساسه بالحقرة والتهميش (علي بن محمد، 2001، ص240 245-)

الاتجاه الثاني:

يتكون من خصومها السياسيين كالمفرنسين والعلمانيين الذين اتهموها بالمسئولية عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية وعن تأخر المجتمع وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي الذي يحدث في العالم.فاستعملوا نفوذهم الواسع في المستويات العليا للسلطة، وعلى وسائل الاعلام وجندوا الرأي العام والإدارة والسلطة وكل حلفاءهم في الأحزاب السياسية المبنية والعلمانية واليسارية والمؤسسة العسكرية .فأقنعوا السلطة بما روجوه من أكاذيب ومغالطات وتشويهات حول المدرسة، رغم ما حققته من نتائج وانجازات كبيرة لم تحققها القطاعات التي كانت تحظى بالأولوية في مخططات التنمية الوطنية كالصناعة والزراعة والخدمات (أحمد الحسين. د.ت، ص249، 250)، وقد تم الاعتراف بمشكلة المنظومة التربوية في الصورة السلبية التي وصفها بها رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 13ماي2000، إذ جاء فيه ما يلي:

ورغم ما قدمته المنظومة التربوية من خدمات للمجتمع، بفضل ديمقراطية التعليم وإلزاميته وجزأرته ومجانيته وتوحيد لغته، فقد آل وضعها إلى التأزم بسبب ما عرفته من أشكال القصور الفادح والاختلالات الخطيرة والاكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية وتدنى مستوى التعليم وهبوط قيمة الشهادات والتسرب المدرسي وارتفاع معدل الرسوب المدرسي...أصبحت المدرسة تعانى من داء خطير بسبب قصور وعجز في السياسة التربوية المنتهجة لذلك فإنها مريضة

ولا تستجيب لحاجيات المجتمع.وبالتالي فهي تتطلب التغيير والإصلاح الجذري.. هذه الجوانب السلبية والنقائص الكثيرة جعلت المدرسة تعيش أزمة مميتة في مجتمع يعيش أزمات مما يتطلب وضع حلول وبدائل لها."[1](*)

لهذا قام رئيس الجمهورية بتعين وتكليف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومنح لها مهلة 9 أشهر لإعداد تقرير وطني شامل تشخص فيه الجوانب الإيجابية والسلبية، وكذا الإختلالات العضوية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية، وتقديم الإقتراحات الملائمة عن طريق إصلاحها وإخراجها من أزمتها المتعددة الأبعاد والجوانب والآثار.

إن مشكلة المنظومة التربوية كما تم وصفها ب(المنظومة منكوبة - تنتج الحطيست أي البطالين -تفرخ الارهاب- تنتج الرداءة) والظروف الزمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 ثم توقيفه سنة 1992 وبداية الازمة الأمنية والسياسية مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992).

وبدأت قوى السياسية تشكو من الوضعية المتأزمة التي أصبحت تهدد القطاع التربوي والمجتمع معا، فكانت من بين بعض الاوساط الثقافية والسياسية والإعلامية المعارضة للمدرسة الأساسية (كل الذين بدأوا يحسون ويشعرون بالوضعية الصعبة التي اصبحت فيها المنظومة التربوية ليسوا معلمين أو اساتذة وموظفين بقطاع التعليم والتربية).

إن بداية الإحساس والوعي والانشغال بمشكلة المنظومة التربوية، كان قد انطلق من خارج قطاع التربية والتعليم، وخارج الفئة المهنية العاملة والمسيرة لقطاع التعليم، وبالتالي فهم يعتبرون أجانب بالنسبة لكل ما يجري في التعليم والتربية، لكي يدركوا ويفهموا جيدا مشاكله مثل موظفيها أو المسؤولين عليها، كما يقول المثل العربي (أهل مكة أدرى بشعابها)، ولتأكيد هذه التخمينات والشكوك في وجود مشكلة بالمنظومة التربوية بالحجم الذي روج له المدعون بها، نورد بعض الحقائق والوقائع التي تم من خلالها اصطناع أو فبركة ازمة المنظومة التربوية بهدف خلق المبررات التي يستند عليها رجالها في السلطة للإعتراف بها كمشكلة عامة ويدخلونها في أجندة السياسة العامة، ويتخذوا القرارات التي تحقق اهدافهم التغريبية وتعيد المدرسة الجزائرية إلى هويتها الغربية كما كانت سنة 1962. ومن ثمة إعادتها لأصلها الأول كما انشأتها فرنسا في عهد الاستعمار.

تعتبر المنظومة التربوية ثمرة جهود كبير بدلتها الدولة. فخصصت قسطا كبيرا من إمكانياتها وثرواتها الوطنية.فتم بناء أكثر من 24500 مؤسسة تربوية وتكوين أكثر من 360000 معلم وأستاذ وأصبحت تستقبل ما يربو عن ثمانية آلاف تلميذ وطالب، 1530000 ناجح في شهادة

1-خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000 بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

الباكالوريا كلهم اصبحوا حاملين لشهادة جامعية، وكل ذلك تحقق خلال أربعة عقود مضت عن بداية الاستقلال، كل هذه النتائج تعتبر ثمرة للمبادئ المستمدة من نضال وكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم. كالتحرر والتنمية والعدالة، التي انبثقت عنها اهداف المنظومة التربوية، كإلزامية ومجانية وديموقراطية وتعريب وجزأرة التعليم، رغم هده النتائج فإنها لم تستطع أن تحجم النقائص التي تعكس تدني مستوى التعليم،وهبوط قيمة الشهادات على جميع المستويات، والتسرب المدرسي، وإقصاء سنوي لمئات الآلاف من التلاميذ، وعدم استقرار المنظومة التربوية بسبب إضرابات الأساتذة والمعلمين والعنف في المدارس فأصبحت المنظومة التربوية تعاني أشكال القصور الفادح والإختلالات الخطيرة، فصارت عرضة للإكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية بعد اعتراف السلطة بمشاكل المنظومة التربوية قررت تكوين لجنة وطنية تظم كفاءات وشخصيات وطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

- لجنة إصلاح المنظومة التربوية:

بعد إدخال مشكلة التربوية والتعليم في أجندة الحكومة، وترتيبها كورشة من ورشات الإصلاحات كإصلاح الدولة والعدالة والوظيف العمومي والاقتصاد..التي فتحها رئيس الجمهورية لتنفيذ المشروع الوطني المتجدد، تقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 9 ماي 2000 التي كلفت بتشخيص وضعية المنظومة التربوية وتقييمها واقتراح الاصلاحات اللازمة لها،وتقديم تقريرها إلى رئيس الجمهورية، خلال مدة تسعة اشهر.

تتكون اللجنة من 158 عضو ويسيرها مكتب يتكون من خمسة اعضاء منهم رئيس وأربعة نواب له، وتم تقسيم العمل داخلها بين خمسة لجان كلفت كل واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منا سياسة الإصلاحات التربوية (مرسوم رقم 2000-101 المؤرخ في 9ماي 2000).

إن ما يلاحظ حول لجنة الاصلاح هو الشكوك والتساؤلات التي طرحت حولها خاصة المحتوى البشري والفني والسياسي وقدرتها وكفاءتها للقيام بتقديم مشورة في موضوع حساس، لكونه يتعلق بأكبر القطاعات المهنية وأوسع الحقول الاجتماعية وأكثر مجالات الأمة حساسية لأنه منشئ الاجيال على المبادئ الوطنية والحضارية والدينية وصانع وضامن مستقبل المجتمع بالعلم والمعرفة والحصانة، لذلك كان يفترض أن تتكون من الفاعلين الحقيقيين بالقطاع التربوي برمته، وأن تكون مخبرا للفكر التربوي فلسفيا وتربويا وعلميا، يتفرغ لتنظيم وتنشيط ملتقيات وندوات على المستوى الوطني ويشارك فيها كل الباحثين والمهنيين في التربية والتعليم وكذا لك النقابات والجمعيات (علي بن محمد، المرجع السابق ص98).

وفيما يتعلق باستقلالية وموضوعية اللجنة، فمن بين اعضائها 158، لا يوجد تمثيل لأهل التربية والتعليم ولاتوازن بين التيارات الثقافية والايديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والإسلاميين والعلمانيين،لأن ثلثي أعضاء اللجنة هم من الإستئصاليين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التعريب، كما يوجد من بين اعضائها من ليس لهم اية علاقة مع التربية والتعليم (نفس المرجع، ص102)، وتم اقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع وحريته واستقلاله.وتم إقصاء شبه كلي لدعاة المدرسة الجزائرية المستقلة ثقافيا وحضاريا عن فرنسا.

ورغم اهمية موضوع اصلاح قطاع التربية والتعليم الذي يتطلب وقتا كبيرا، وعدم التسرع والتشاور والحوار بين جميع الأعضاء للوصول إلى خيارات توافقية، فإنه أنجز في مدة تسعة أشهر، مما أدى إلى التشكيك في وجود جهة نافذة هي التي أعدته وكلفت اللجنة بتقديمه دون أي تغيير أو تعديل، لأن كل القرارات والأعمال التي سميت باسم اللجنة كانت معدة ومخططة ومحررة من طرف الجهات التي كانت وراء وتأسيسها ووقفت وراء قرارات إلغاء نظام المدرسة الاساسية،لأنه تم إعطاء تعليمات مكتوبة وغير منشورة للجنة ،تفرض عليها عدم الخروج عنها أو تعديلها (نفس المرجع بنفس الصفحة)، وهذا رغم رفض أعضاء من اللجنة القرارات التي اتخذتها دون مناقشتها والاتفاق عليها، كقرارات تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، وجعل اللغة الانجليزية لغة اجنبية ثانية، وكتابة المصطلحات باللغة الفرنسية (جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ 17مارس2006). ورغم غياب الإجماع حول القرارات التي اتخذتها اللجنة ،ومعارضة جمعيات وأحزاب كحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، والتنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الأساسية وجمعيات أولياء التلاميذ، والنقابات (لقمان مغراوي، المرجع السابق ص 258 262-)، فقد تم اتخاذ قرارات إصلاح المنظومة التربوية .وشرع في تنفيذها ابتداء من السنة الدراسية2003-2004 من طرف وزارة التربية الوطنية (المنشور الوزاري رقم 489 المؤرخ في 3 ماي 2003).

أولا: سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

بعدما انهت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية عملها وقدمت تقريرها لرئيس الجمهورية عقدت الحكومة خمس اجتماعات خصصت لدراسته، وتم التركيز على الجوانب التي تضمنها التقرير الذي اعدته اللجنة،كالجانب المتعلق بتشخيص المنظومة التربوية والتحديات التي تواجهها، والمحاور التي يرتكز عليها الاصلاح،والتي تعتبر مضمون سياسة

الاصلاح التربوي التي تقررت سنة 2000، وبدا العمل بتا منذ ذلك التاريخ إى يومنا هذا، وستعرضها في المحاور التالية:(Boubker ben bouzid, 2009 .pp19-22)

المحور الأول تناول هذا المحور الجوانب التربوية وبرامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاثة ،الإبتدائي المتوسط والثانوي، وذلك من خلال إصلاح برامج التعليم ،ووضع جيل جديد من الكتب المدرسية تمح مجانا.واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء ومن اليسار إلى اليمين ورد الإعتبار لشعب الامتياز في الرياضيات الأساسية والرياضيات التقنية والفلسفة، وإصلاح برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية. رد الإعتبار لتعليم التاريخ والفلسفة في كل المستويات، وتعميم التربية الفنية في كل المستويات، كما تم رد الإعتبار للتربية الرياضية والبدنية مع جعلها إلزامية لجميع التلاميذ.ودعم تعليم اللغة العربية، وترقية وتنمية تعليم الأمازيغية في المدارس.إدخال تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، واللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى متوسط، ووضع استراتيجيو خاصة بمحو الأمية، وتعميم إستعمال التقنيات الجديدة للإعلام الآلي والاتصال.

المحور الثاني:

تم التركيز فيه على التكوين وتكوين المكونين،وذلك من خلال تأسيس منظومة جديدة للتكوين وتحسين مستوى المؤطرين التربويين والمسيرين والاداريين.وذلك عن طريق اتباع عدة اجراءات تضمنت على الخصوص المجالات التالية: تكوين معلمي الابتدائي من المتحصلين على شهادة الباكالوريا في فترة تدوم ثلاث سنوات بمعاهد التكوين وتحسين المستوى.تكوين اساتذة التعليم المتوسط لمدة اربع سنوات بعد حصولهم على الباكالوريا، وتكوين أساتذة التعليم الثانوي الذين تحصلوا على الباكالوريا في المدارس العليا للأساتذة لمدة خمس سنوات، تكوين أساتذة التعليم الثانوي الحاصلين على البكلوريا بالمدارس العليا للتعليم التكنولوجي وإعادة انشاء التبريز، وضع نظام لتحسين وتأهيل موظفي قطاع التربية والتعليم وإعادة الاعتبار لسلك المعلمين.

المحور الثالث:

نص هدا المحور على إعادة تنظيم المنظومة التربوية من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص التربوي والتعليم ،كما تمت إعادة هيكلته إلى اربعة اطوار .

الطور التحضيري:

الذي يتم تعميمه تدريجيا لكي يستفيد منه جميع الاطفال في السن الخامس.

التعليم الإبتدائي:

وتم تخفيض مدته من ست سنوات إلى خمس سنوات.

التعليم المتوسط :وأصبحت مدته اربع سنوات،

التعليم ما بعد الإلزامي:

تمت إعادة تنظيمه إلى ثلاثة فروع، التعليم الثانوي العام والتعليم التكنولوجي التعليم التقني والمهني والتكوين، والتعليم العالي.

ثانيا: تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية :

إن نجاح وتقدم سير السياسة العامة يمر حتما عن طريق إتخاذ قرارات وإجراءات تنفيذية (Aliot Marie Michel,1983) تلزم الإدارة بالقيام بعدة أعمال، كإصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات والتوجيهات التنفيذية للقيادة الإدارية ومطالبتها بتطبيق السياسة العامة، ورصد وصرف الأموال التي تتطلبها عملية التنفيذ،وعقد الصفقات وتدريب الموظفين وجمع المعلومات وتوزيعها على مختلف المصالح الإدارية، وإنشاء مؤسسات ومصالح إدارية (Ira Sharkansky – George C.Edwards, 1981، 258 p).

وتتطلب توفر عدة ضمانات منها: إلزام المكلفين بتنفيذها بقرارات السياسة العامة، ووضوح قراراتها، وإصدار التوجيهات ،وتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذها كالعنصر البشري والتمويل والإدارة لأن تنفيذ السياسة العامة هي ترجمة لأهدافها وحلولها إلى إنجازات أي تحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذ (الفهداوي خليفة، المرجع السابق، ص 274).

وذلك ما يتطلب ضمان توفير الوسائل المختلفة، من إدارية ومالية وبشرية وقانونية وحتى سياسية ملائمة، كما يجب أن يراعى في صنع السياسة العامة مدى إمكانية تنفيذها، لأنه يجب صنع السياسة العامة في ضوء إمكانية تطبيقها، وهي تطبق على ضوء ما تنص عليه لائحة السياسة العامة (benbouzid boubker.op cit.p20).

تنفيذ السياسة العامة عملية إدارية ضرورية للدولة في تسيير الشؤون العامة، فعليها يتوقف نجاح أو فشل السياسات التي تضعها لحل مشاكل المجتمع المختلفة .لذلك فلكي تتحقق وظيفة التنفيذ، يجب أن تتحقق معها شروط ضرورية، منها: إشراك الإدارة التنفيذية في تصور وفي اختيار حلول السياسة العامة، امتلاكها السلطة والصلاحية والمشروعية، توفرها على الوسائل المادية والمالية والبشرية والإدارية والوقت المناسب والكافي وضرورة وجود بيئة عامة مواتية (سياسية اقتصادية قانونية وثقافية).

تاريخ 30 أفريل 2002 هو محطة تواصل في عملية إدارة المنظومة التربوية لأن فيه تم اتخاذ قرار إصلاح المنظومة التربوية الذي جاء كتتويج للجهود الإدارية التي بدلت لوضع الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه قطاع التربية والتعليم، ومنه بدأت عملية سياسية وإدارية تعتبر مرحلة هامة وضرورية للسياسة العامة تتمثل في تنفيذ السياسة العامة التي لاتختلف عن صنع السياسة العامة سواء من حيث الأعمال الفنية التي تبدل من طرف الإدارة أو من حيث التفاعلات السياسية والإدارية التي تتم خلال عملية التنفيذ.

بدأت عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية بقرار اتخذه مجلس الحكومة بتاريخ 6 مارس 2002 الذي أنشأ لجنة كلفت بوضع برنامج مستمد من تقارير الخمس عشر ورشة التي وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لتنفيذ سياسة الإصلاح (Ibid, p48) وبعد موافقة مجلس الحكومة على برنامج العمل الذي وضعته لجنة العمل، تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 30 افريل 2002 . وتم تنفيذ المحاور الكبرى للإصلاح كما يلي:

إصلاح برامج التعليم:

لتحقيق هدا الهدف أنشئت لجنة وطنية للبرامج تتكون من 24 خبير من إطارا ت التربية والتعليم، هذه اللجنة تشرف على اربعة وعشرين فريق عمل يتكون كل فريق من 11 عضو كلفوا بإعادة النظر في برامج التعليم المقدمة للتلاميذ خلال السنوات الدراسية ال12 التي تمتد من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة متوسط.وقد بلغ عدد البرامج التي تم إصلاحها منذ بداية الاصلاح برنامج 1985 (Ibid p 137).

وبالنسبة لتعليم اللغات في المنظومة الجديدة فقد نص قرار 30 أفريل 2003 على تغييرات جذرية أدخلت على السياسة اللغوية التي كانت منتهجة في نظام المدرسة الأساسية بتعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي واللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى متوسط وتعليم اللغة الأمازيغية في عدة ولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، وبومرداس. واتخذ قرارا يقضي بتوسيع نشر الكتاب المدرسي وتدعيمه وتوزيعه بالمجان على أبناء الفئات المحدودة الدخل وتم نشر أكثر من 155 عنوان سحبت بعشرات الملايين نسخة.

وفي المحور الثاني وضعت عدة برامج جديدة تم فيها إصلاح مناهج التقييم في مختلف أطوار التعليم كالفروض والإمتحانات الفصلية والسنوية الوطنية، وقد تم إنشاء المعهد الوطني للبحث في التربية وعقت ندوات وملتقيات وطنية حول الكتب المدرسية والتقييم كالملتقى الوطني الذي نظم حول تقييم الكتب المدرسية الذي عقد في الجزائر العاصمة من 21 إلى 23 مارس 2005، والملتقى الوطني حول الملتقى الذي نظم في العاصمة من 16 إلى 18 ماي 2005 (Ibid, p160).

تكوين وإعادة تكوين العنصر البشري

كان مستواه التأطير البشري للمنظومة التربوية يعاني بسبب عدة اختلالات وخاصة انخفاض المستوى الذي كان يمس تامعلمين في جميع المراحل. ففي الابتدائي كان من بين 171310 معلم يوجد 23 ألف له مستوى جامعي و38 ألف له باكالوريا، و110آلاف ليس لهم بكلوريا، وفي التعليم المتوسط كان من بين 108 ألاف استاذ 15 ألف عندهم شهادة اللسانس و34 ألف عندهم البكلوريا و59 الف ليس لهم باكالوريا.

مما سبق يظهر انه من بين 340 الف معلم وأستاذ يوجد 242 الف ليس لهم مستوى جامعي ولأجل سد هذا الخلل تم وضع عدة إجراءات تنفيذية لإصلاح نظام تكوين المكونين عن طريق جعله يقوم على الكفاءة والجدارة والتخصص ويؤدي إلى توفير الكفاءات التربوية والعلمية التي ترفع مستوى خريجي المنظومة التربوية في جميع الأطوار.

إن نجاح سياسة إصلاح المنظومة التربوية يتطلب مستوى تاهيلي ملائم لدى المعلمين والأساتذة لذلك فإن تكوين المكونين ضروري وشرط لإنجاح سياسة الإصلاح ، الشئ الذي يتطلب برمجة تكوين وتأهيل 85 بالمئة من موظفي التعليم والتربية خلال العشر سنوات الممتدة بين 2005-2015 لذلك فقد تقرر إعادة تكوين242 ألف معلم (Ibid p187).

كما تقرر جعل شهادة البكالوريا شرطا اساسيا وموحدا، للقبول في تسجيل الطلبة الراغبين في الدخول في مؤسسات تكوين المكونين ، كما حددت مدة التكوين بالنسبة لمعلمي الابتدائي بثلاث سنوات واساتذة التعليم المتوسط بأربع سنوات والتعليم الثانوي بخمس سنوات. وتتم عملية التكوين في مؤسسات متخصصة كالمعاهد التكنولوجية والمدارس العليا.ومن أجل تحديث وتطوير التعليم عن طريق إدخال التعليم الآلي وتقنيات الإتصال الحديثة (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) تم إنشاء مركز خاص لتكوين 200 ألف استاذ في الإعلام الآلي. وتنفيذا للسياسة الخاصة بإعادة تنظيم مراحل التربية الوطنية، اتخذت اربعة إجراءات هي:

أولا:

تم وضع خطة لتعميم التعليم التحضيري تدريجيا، تشمل على المهام التالية:

- وضع النصوص القانونية المنظمة للتعليم التحضيري بدءا بتعديل الامرية رقم 35-76 لاسيما المادتين 10و21 والسماح للقطاع الخاص بالإستثمار في التربية والتعليم ،وقد تم ذلك بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 .والذي تضمن عدة مواد حول تنظيم التعليم التحضيري ودخول الاستثمار الخاص ، كالمواد رقم 27 ومن

37 إلى 43 .

- إعداد الإطار التنظيمي والتربوي للتعليم التحضيري ،ورسم برنامج التعليم التحضيري ، و وضع دليل المعلم في التحضيري، وإنشاء التجهيزات والأدوات التربوية ،مع وضع نصوص توجيهية لتكوين معلمي التعليم التحضيري.
- برمجة عملية تطبيق نظام التعليم التحضيري، وقد أدت هذه العملية التي شرع فيها منذ 2003 إلى وصول عدد الأطفال المتمدرسين الذين بلغ سنهم 5 سنوات عام 2009 إلى أكثر من 433110 تلاميذ (Ibid, p187).

ثانيا:

إعادة هيكلة التعليم الإلزامي: في نظام المدرسة الأساسية، كان التعليم الإبتدائي مدته ست سنوات والتعليم المتوسط ثلاث سنوات، وفي السياسة الجديدة أصبح التعليم الإبتدائي خمس سنوات والتعليم المتوسط اربع سنوات، كما تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي لجعله منسجما مع التعليميين الإلزامي والجامعي، فأصبح التعليم الثانوي يتكون من تعليم عام وتعليم تكنلوجي.

- تعليم عام: يتكون من جدع مشترك مدته سنة، وينقسم إلى شعبتين واحدة لتعليم اللغات والأخرى للآداب والفلسفة، مدة كل منهما سنتين.
- تعليم تكنولوجي: يتكون من جذع مشترك مدته سنة، وينقسم إلى أربعة شعب، مدة التعليم في كل شعبة سنتين، هذه الشعب هي: الرياضيات، التسيير والاقتصاد، العلوم التجريبية، والرياضيات التقنية.وتنقسم هذه الأخيرة إلى :اربعة تخصصات كالهندسة المدنية ،والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة العملية.

ثالثا:

تعليم ثانوي خاص بالتلاميذ المتفوقين: أعطيت عناية خاصة بتعليم التلاميذ المتفوقين في الامتحانات النهائية في السنة التاسعة من التعليم الالزامي منذ سنة 1991 وذلك تطبيقا للأمرية رقم35ـ76 بفتح ثلاث ثانويات خاصة بالتلاميذ المتفوقين على المستوى الوطني في الغرب والوسط والشرق، ثم توقفت التجربة، ليعاد بعثها من جديد في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2003 عن طريق فتح شعبة الامتياز ابتداء من السنة الثالثة ثانوي في الرياضيات والفلسفة ، وتم فتح ست ثانويات لذلك ابتداء من السنة الدراسية 2005ـ2006 لتحضير البكالوريا. (Ibid p199)

رابعا:

فتح المنظومة التربوية للاستثمار الخاص:من أهم القرارات التي اتخذت في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية، قرار فتح التعليم امام الاستثمار الخاص لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، وبسبب غياب الإطار التشريعي لتنفيذ هذا القرار، وضعت عدة نصوص قانونية منها:

- القانون رقم 03ـ09 المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقرار رقم 76ـ35 المؤرخ في 16 افريل 1976 التضمن تنظيم التربية والتكوين .
- القرار رقم 05ـ07 المؤرخ في 23 أوت 2005 المحدد للقواعد التي تنظم التعليم في المؤسسات الخاصة .
- القرار الوزاري المحدد لدفتر الشروط المتعلقة بفتح ومراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة.
- القرار التنفيذي رقم 05ـ 432 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء وفتح ورقابة المؤسسات الخاصة بالتربية والتعليم.
- القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08ـ04 المؤرخ في 23جانفي 2008 . (46)

هذه النصوص تتعلق بجميع مستويات التعليم التحضيري الإبتدائي المتوسط والثانوي، وقد أدخلت عدة تغيرات تنظيمية ووظيفية تطلبتها عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربوية بنجاح، كالإصلاحات التي مست إدارة القطاع التربوي على المستويات المركزية واللامركزية، وإعادة تنظيم السنة الدراسية وأوقات التدريس والحجم الساعي لتدريس المواد، ونظام العطل الفصلية والسنوية.

2ـ المرصد الوطني للتربية والتكوين:

هو مؤسسة عمومية للدراسات والتشاور والحوار وتقديم الخبرات والتقييم حول القضايا التربوية كالمناهج والبرامج والطرائق والوسائل التي تتطلبها العملية التربوية والتعليم في جميع التخصصات والمستويات

3ـ المركز الوطني للتربية اللغوية وتعليم الأمازيغية:

هو مؤسسة عمومية وطنية أنشئت للقيام بالبحوث والدراسات في اللغة الأمازيغية وقواعدها وطرائق تعليمها،انشئ برسوم رئاسي رقم 03ـ470 المؤرخ في 2ديسمبر 2003 .

4 – المركز الوطني للدمج والتجديد البيداغوجي وتنمية تكنلوجيا الإعلام والاتصال في التربية:

تم إنشائه بمرسوم رئاسي رقم 03 – 471 المؤرخ في 2 ديسبر 2003 ،مهمته تكوين تنظيم وطني للدراسات والبحث والتشاور ونشر وتوزيع المعلومات التربوية والتكنولوجيات الجديدة حول الاعلام والاتصال في التربية، تضاف إلى هذه الهيئات عدة مؤسسات وطنية أخرى أنشئت في السابق من أجل القيام بمهام البحث والتكوين والتعليم وتعمل تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، لأجل ضمان العملية التربوية .

واعتمدت وزارة التربية الوطنية في تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية على أعمال الدعم التي تقوم بها المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها، كالمعهد الوطني لتكوين موظفي التربية، والمعهد الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، والمعهد الوطني للبحث في التربية، والمركز الوطني للوثائق التربوية.

وأدت عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربوية إلى إنجاز أعمال تربوية متنوعة وأخرى في طريق الإنجاز، ومن الأعمال المنجزة تم وضع طرق جديدة لتحضير الدروس بهدف جعلها متطابقة مع برامج الإصلاح الجديدة ، كما تمت إعادة النظر في نظام التقييم مثل امتحانات البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط، وتم وضع برامج جديدة للتعليم بجميع الفروع والمستويات، ومحاربة التسيب المدرسي والتكوين المستمر عن بعد لمعلمي الابتدائي والمتوسط،باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولأجل إنجاح سياسة الإصلاح التربوي،اتخذت الوزارة عدة إجراءات وأعمال لتحسين الأداء التربوي، فتم تخصص رصيدا ماليا بقيمة 40 مليار دج، تم إنفاقه على المنح المدرسية التي تقدم لأبناء دوي الدخل المحدود في كل دخول مدرسي، وعلى توزيع الكتب والأدوات المدرسية بالمجان على التلاميذ المعوزين،والنقل والمطاعم المدرسية،والصحة المدرسية، وغيرها.

إن عملية تنفيذ سياسة اصلاح المنظومة التربية تطلبت من الحكومة وضع إجراء تنفيذية التي أصبحت تمثل رصيدها التشريعي المتكون من 55 نص، منها 24 مرسوم و31 قرار وأمرية، كما احتوى قانون موظفي القطاع التربوي على 36 نص قانوني، منها 3 مراسيم و33 قرار(Ibid p199)، إن عملية تنفيذ السياسة التربوية تبين الجهود الكبيرة والموارد المالية والبشرية التي جندتها الدولة في سبيل الحفاظ على المكتسبات التي حققها الشعب الجزائري منذ الاستقلال، ومن أجل امتلاك المجتمع لأدوات التحرر والتنمية المتمثلة في العلم والمعرفة.

ثالثا :

تقويم إصلاح المنظومة التربوية:

إن تقويم مدى نجاح سياسة اصلاح المنظومة ألتربوية ،يعتمد على استخدام معايير كمية لها علاقة بتحقيق اهداف السياسة ألتربوية التي تتمثل في تحسين نوعية ومردودية التعليم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2014، هذه المعايير هي: عدد المؤسسات التربوية، عدد التلاميذ المتمدرسين، عدد المؤطرين التربويين من معلمين وأساتذة، عددا التلاميذ في القسم ،وعددهم لكل معلم، نسبة النجاح في شهادة البكالوريا والأهلية، نفقات التربية والتعليم، والتسرب المدرسي..ولكون الدراسة تناولت تقويم نتائج وآثار سياسة اصلاح المنظومة ألتربوية،خلال المدة التي تم فيها تطبيقها، أي ما بين 2000 و2012، سنقارن بين قيم هده المعايير في بداية سياسة الاصلاح، وقيم تلك المعايير بعد 12 سنة، ثم نستنتج التحول في كل معيار على حدة.

1 – معيار طاقة الاستقبال المدرسي:

كان عدد المؤسسات التربوية سنة 2000 يقدر ب 21155 مؤسسة، وأصبح في 2012 يساوي 24340 مؤسسة. ،فالزيادة في عدد المؤسسات التربوية ادى غلى الزيادة في عدد قاعات التدريس وعدد المقاعد .

2 – معيار عدد التلاميذ في القسم:

في بداية سياسة إصلاح المنظومة التربوية ،كانت العملية التربوية تتم في ظروف صعبة خاصة مشكلة الاكتظاظ في الاقسام التي كانت تؤثر سلبيا على أداء المعلم وعلى تحصيل وفهم التلميذ،إذ كان عدد التلاميذ في القسم يزيد عن 40 تلميذ سنة 2000 فبعد عشر سنوات من الاصلاحات اصبح المعيا ر 23 تلميذ في الابتدائي و22 تلميذ في المتوسط و24 تلميذ في الثانوي. فانخفاض عدد التلاميذ في الاقسام التربوية بمختلف المراحل التعليمية يساهم بدرجة كبير في توفير وتحسين ظروف التمدرس للتلميذ ، وهو ما سيؤثر بالإيجاب على نوعية التكوين.

3 – معيار عدد التلاميذ لكل معلم:

ارتفاع عدد المؤسسات التربوية قد ادى إلى ارتفاع في عدد قاعات التدريس وفي عدد المقاعد،وكل هدا يؤدي إلى تحسين الظروف التي يقدم فيها المعلم دروسه جراء الانخفاض المحسوس في عدد التلاميذ في الاقسام ، إن انخفاض عدد التلاميذ لكل معلم يساهم كثيرا في تحسين اداء المعلم لمهمته على احسن وجه ، ويحسن كثيرا في مردوديته وفي ارتفاع نسب النجاح

التي يحققها المعلم. لأن عدد التلاميذ للمعلم ، كان اربعين تلميذ سنة 2000 ، ثم اصبح 28 تلميذ لكل معلم عام 2012 .

4- معيارالتأطير التربوي:

يعتبر العنصر البشري الذي يشرف على سير العملية التربوية، محركها الأساسي ، ويتوقف عليه نجاحها او فشلها ،لذلك فإن توفيره بكمية ملائمة وبنوعية جيدة هو مفتاح ربح معركة النوعية في التعليم بالجزائر.لذلك يتطلب توفير العنصر البشري الكافي عدديا والمؤهل علميا ومهنيا لكي يقدم تعليما وتربية ذاة نوعية جيدة بحسب الطلب المرغوب من طرف الادارة، والمجتمع. وبمقارنة وضعية التاطير التربوي في المنظومة التربوية كما ونعا قبل الاصلاحات، وبعد مرور عشر سنوات على بداية تنفيذها، في سنة 2000 كان عدد اساتذة ومعلمي الابتدائي والمتوسط والثانوي 000 340 ألف معلم ابتدائي ،10800 أستاذ متوسط، منهم 61000 استاذ ثانوي (Ibid p199). وكان مستوى التأهيل العلمي والمهني في هذه الفترة ضعيف، فقد كان 85 % في المائة من معلمي الابتدائي ليس لهم بكالوريا،و65 % من اساتذة المتوسط ليس لهم بكالوريا ،فقط 5 % من اساتذة الثانوي لايملكون مستوى البكالوريا (Ibid p. p260_293) هدا المستوى التعليمي لا يرقى لممارسة وظيفة التعليم الشئ الذي أثر سلبا على مردودية ونوعية المستوى التعليمي الذي تقدمه المؤسسة التربوية في الجزائر. وفي سنة 2012 أصبح عدد المؤطرين 366000 وبعد أن استفادت نسبة عالية منهم للتكوين وتحسين المستوى،أصبح 49% من معلمي الابتدائي لهم مستوى جامعي، و51% من الاساتذة الباقين من اعادة التكوين والتأهيل،و44% من اساتذة المتوسط، اصبح لهم مستوي تكوين جامعي. واستفاد الأساتذة الباقون من التكوين واعادة التكوين (Ibid . p260_293)، بينما كل اساتذة التعليم الثانوي لهم مستوى جامعي، باستثناء فئة اساتذة التربية البدنية والموسيقى والرسم والتعليم التقني ليس لهم مستوى جامعي.كما اصبح تكوين الاساتذة والمعلمين يخضع لشروط دقيقة كالحصول على شهادة البكلوريا بمعدلات تفوق 12 ،وبعلامات جيدة في بعض المواد الاساسية في التخصص الذي يتكون فيه الاستاذ، كاللغة والرياضيات فالعنصر البشري تم تحسينه كميا عن طريق رفعه الى 366 الف معلم واستاذ، كما تحسن نوعيا بإخضاع كل المعلمين والأساتذة الذين ليس لهم مستوى البكلوريا أو مستوى جامعي،لإعادة التكوين المستمر ولتحسين المستوى بالنسبة للقدامى ،وجعل القبول للدخول في تكوين المعلمين والاساتذة يخضع لشرط النجاح في البكلوريا بدرجة حسن.

5- معيار النجاح في الامتحانات السنوية الوطنية:

تعتبر نسب النجاح في الامتحانات السنوية الوطنية مثل شهادة الاهلية والبكلوريا، كأهم

المقاييس المعبرة عن نجاح سياسة الاصلاح التربوي، بأسلوب كمي أو كيفي. وسوف نعتمد على مقارنة معدلات النجاح في الكلوريا سنة 2000 ،ومعدلات النجاح في البكلوريا سنة 2012. كان معدل النجاح في البكلوريا سنة 2001 ، يساوي 34,46% وفي سنة 2005أصبح يساوي 37 ,29% وفي سنة 2008 ارتفع إلى 54,04% وفي سنة20012 أصبحت نسبة النجاح تعادل 54,04% ،وإذا قارنا بين عدد الناجحين في البكالوريا من 1962 إلى 2000 قدر العدد ب 1126311 وفي الفترة الممتدة بين 2001 و2010 اصبح عدد الناجحين في البكالوريا يساوي 1589547 طالب ،تبين المقارنة ان هناك تطور محسوس في نسب النجاح بين سنة وأخرى ،وكذلك الحال بالنسبة لعدد الناجحين في فترة الاصلاحات وعدد الناجحين في السابق . بالإضافة إلى الطور الملحوظ في الكم يلاحظ تطور في النوع ،المتمثل في تطور الدرجة التي حصل بتا على البكالوريا،ففي سنة 1997 كان عدد الذين تحصلوا على البكالوريا بدرجة جيد جدا وممتاز 7طلبة ، بينما في سنة 2007 انتقل عدد الذين تحصلوا على البكالوريا بدرجة جيد جدا وممتاز يساوي 336 طالب بينما اصبح سنة 2008 يساوي 1106 طلبة (Ibid . p260_293). اعتمادا على قراءة نسب النجاح في البكالوريا المتنامي سنة بعد اخرى وعلى تنامي درجات التقدير التي حصل بها المترشحون على البكالوريا يستنتج ان هنا ك تطور وتحسن كمي ونوعي في المنظومة التربوية الجزائرية بعد الجهود التي بدلت من طرف الدولة منذ سنة 2000.

6- معيار نفقات الدولة على التربية والتعليم

يعتبر انفاق الدولة على التعليم اهم معيار معتمد في تقييم المكانة التي تحظى بها المنظومة التربوية بين اولويات الدولة، كما يعتبر اهم مؤشر لتقويم نجاح سياستها التربوية كذلك، لأنه كلما ارتفعت نفقات السلطات العامة على التعليم كلما تحققت نتائج ايجابية فيه خاصة في عناصر الموارد البشرية والتجهيزات التربوية والتوثيق المدرسي. ففي سنة 2000 كانت النسبة التي تحصلت عليها المنظومة التربوية من الميزانية الوطني تساوي 11,1% وهي مايعادل 142, مليار دج، وفي سنة 2012 اصبحت تساوي 17,5%,أو ما يعادل 345مليار دج(Ibid . p260_293).

رابعا:

نقائص وسلبيات سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

رغم الحلول التي وضعتها الحكومة لإخراج المنظومة التربوية من ازمتها ،ورغم ما حققته من نجاح، إلا انها لازالت تعاني من نفس المشاكل التي كانت موجودة قبل 2000 ، كضعف مستوى المتخرجين خاصة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وضعف مستوى تعليم جميع اللغات واستمرار ظاهرة التسرب المدرسي والعنف في المدارس وعدم الاستقرار بسبب الاضرابات

العديدة والمتكررة وعدم إشراك المعلمين والاساتذة في صنع القرارات التي تتعلق بالمنظومة ألتربوية وغياب المؤسسات العلمية المختصة في تسيير وإدارة الشؤون التربوية .وانتشار ظواهر جديدة اخطر من الظواهر السابقة كالعنف والغش والتسرب الدرسي والمخدرات وضعف الرغبة لدي التلاميذ في التعليم خاصة الذكور.بسبب تهميش حاملي الشهادات وانتشار الفساد في الدولة والمجتمع. لذلك يمكن القول انه لايمكن لأي إصلاح جزئي ان ينجح إلا في إطار إصلاح كلي.ولا يمكن أن ينجح إصلاح المدرسة إلا بإصلاح بيئتها الكلية ، وهدا يتحقق على المدى الطويل.

خلاصة النتائج

إن المنظومة التربوية الوطنية ،قد بنيت وتطورت تدريجيا،في ظل سياسة التنمية الوطنية التي وضعت في إطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة،التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية الشاملة،لذلك وجهت سياسات بناء وتنظيم منظومة التربية والتعليم منذ الاستقلال سنة 1962 ،نحو تحقيق الأهداف التي ناضل وضحى في سبيلها الشعب الجزائري،المتمثلة في التحرر والتنمية. هدا ما جعل سياسات التربية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تركز اولوياتها على تحقيق هده الاهداف، فوجهت كل جهودها السياسية والإدارية نحو ضمان حق التعليم والتربية والتنمية لجميع أبناء الشعب. لهدا جندت كل الامكانيات لتحقيق هده الاهداف. عن طريق ضمان حق التعليم لجميع الأطفال في سن التمدرس من 5 إلى 16سنة ،وبنت سياستها التربوية على المبادئ التي تحقق ذلك، كالتعليم الإجباري والمجاني والديموقراطي، كما جعلته أداة للتحرر والتنمية،من خلال التعريب والجزأرة والتوجه العلمي والتكنولوجي.وهي مازالت في طور البناء، ولاتملك الإمكانيات الملائمة والقادرة على ربح معركة التنمية والتحرر التي تتطلب حتما تعليم الملايين من الجزائريين تعليما بمواصفات عالمية أي بنوعية جيدة. إلا أن المنظومة التربوية الجزائرية ربحت معركة الكم وخسرت معركة الكيف، أي نجحت في ضمان حق التعليم لجميع الجزائريين وفشلت في تكوين العنصر البشري الكفء والمؤهل لتحقيق التنمية والتحرر من التبعية التي فرضتها العولمة بجميع أنواعها. تلك هي المعادلة الصعبة التي تقوم عليها أزمة المنظومة التربوية، التي يجب ان تفهم جيدا من صناع القرار في الجزائر، إذا أرادوا إصلاحا حقيقيا للمنظومة التربوية ،الشيء الذي لم يحدث في سياسية إصلاح المنظومة التربوية المنتهجة منذ 2000 لأنها لم تؤدي إلى حل معادلة الأزمة التربوية، والعبرة ليست في مقاصد سياسة إصلاح المنظومة التربوية، بل تكمن فيما يتعلمه الأجيال فعلا وفيما تضيفه من تحسن وفعالية للكفاءات التي تتخرج من المنظومة التربوية الوطنية وفيما تحققه من انتقال نوعي للمجتمع الجزائري نحو مجتمع المعرفة الذي يضمن التنمية والتحرر للجزائر كما كان يحلم بهما اسلافنا الشهداء والمجاهدون.

المراجع:

1. البيومي كمال حسن، تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم، المفاهيم والمداخل والتطبيقات. دار الفكر، الاردن، 2009.
2. الحسين أحمد، مدخل إلى تحليل السياسة العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، د.ت.
3. الحسين مصطفى أحمد، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الانظمة الحكومية .دبي: مطبعة لبنان التجارية، 1994.
4. السيد ياسين، السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية. مصر: مكتبة النهضة المصرية،.1988.
5. الفهداوي خليفة، السياسة العامة: منظور كلي في البيئة والتحليل. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، الأردن، 2001.
6. أندرسون جيمس، صنع السياسة العامة. (تر: عامر الكبيسي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن 1999.
7. بن محمد علي. معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية. الجزائر: دار الأمة، ط1، 2001.
8. عياصرة محمد معن ، نظم وسياسات التعليم. البحرين: دار وائل للنشر، 2011.
9. فضيل عبد القادر، المدرسة في الجزائر: حقائق وإشكالات. دار الامة، الجزائر، 2009.
10. موفق حديد محمد، إدارة الاعمال الحكومية .عمان: دار المناهج، 2002.
11. الأطروحات والرسائل الجامعية:
12. العقون سعاد، دور المدرسة في بناء الذات السياسية للتلاميذ (أطروحة دكتوراه الدولة علوم سياسية)، جامعة الجزائر، 2005.
13. مسعودي مجيد، إصلاح المنظومة التربوية بين الخطاب والواقع 2000 2010-. (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012.
14. الوثائق الرسمية
15. المنشور الوزاري رقم 489 المؤرخ في 3 ماي 2003، صادر عن الامانة العامة لوزارة التربية الوطنية.
16. الجريدة الرسمية، العدد 27، 2000.
17. المرسوم رقم 96-101 المؤرخ في 11 ماي 1996 .
18. الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 افريل 1976 المتضمن قانون المدرسة الأساسية.
19. Aliot Marie Michel, La decision politique.1er ed, Paris, PUF, 1983.
20. ben bouzid Boubker, La reforme de l'éducation nationnale en algerie , enjeux et realisations. Alger casbah.2009.

21. Ira Sharkansky, George C. Edwards. Les politiques publiques élaboration et mise en œuvre. Les éditions d'organisation, Paris, 1981.p
22. Pierre muler, jean theonig, patrice duran. enjeux controverse de j'analyse des politiques publiques. revue française de sciense politique .N°11996.